

Distr.: General  
17 June 2011  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ المجلس به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والقرار ١٩٤٩ (٢٠١٠)، الذي جدد المجلس به ولاية المكتب وطلب فيه إليّ أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن الحالة في غينيا - بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ صدور تقريره الأخير (S/2011/73) في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

### ثانيا - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

#### ألف - التطورات السياسية والأمنية/العسكرية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات إيجابية أسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي العام في البلد. فقد أسهم نشر بعثة تقنية أنغولية لإصلاح القطاع الأمني واعتماد خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في الدفع بعملية الإصلاح هذه إلى الأمام. وفي نفس الوقت، فإن قيام الرئاسة والحكومة والقيادة العسكرية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، باتخاذ موقف مشترك إزاء هذه العملية، مكّنها من توحيد صفها أمام الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو في مواجهة ما ينتظرها من تحديات قبل إجراء المشاورات مع الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو.

٣ - وفي شباط/فبراير وأذار/مارس، قام الرئيس مالام باكاي سانها وحكومة غينيا - بيساو ببذل جهود دبلوماسية مكثفة للدعوة إلى تفهم أكبر من جانب المجتمع الدولي



للتحديات التي تواجه البلد. فقد قاد رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونور وفدا إلى السنغال خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير، في حين ترأس وزير الخارجية وفدا آخر زار كلا من لشبونة وباريس وبرلين ولندن وبروكسل خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير. ونقل وزير الخارجية رسالة من الرئيس إلى نظرائه في أوروبا، يشير فيها إلى أن تعليق التعاون مع غينيا - بيساو، وتطبيق جزاءات فردية ستكون له نتائج عكسية على استقرار البلد. وفي نفس الوقت، أكد ممثلي الخاص للسلطات الوطنية على ضرورة الاستفادة من هذه المشاورات لمعالجة القضايا التي سببت التعليق الجزئي للدعم الدولي لهذا البلد معالجة جديدة.

٤ - وقاد رئيس الوزراء وفدا رفيع المستوى للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لمشاورات غينيا - بيساو مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في ٢٩ آذار/مارس. وقدم إلى مجلس الاتحاد الأوروبي رد بلده على مختلف الشواغل التي أثارها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحكم الرشيد وحالة التحقيقات في الاغتيالات السياسية لعام ٢٠٠٩. وشدد رئيس الوزراء على التزام السلطات الوطنية بتعزيز الاستقرار من خلال تعزيز سيادة القانون وإعطاء الأولوية لإصلاح القطاع الأمني. وناشد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أن يقدموا لبلده الدعم اللازم لمساعدته في التغلب على التحديات الماثلة أمامه في مجال إصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وخفض مستوى الفقر.

٥ - وفي بيان صدر بعد الاجتماع، أكد الاتحاد الأوروبي أن أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ شكّلت حرقاً خطيراً لاتفاق كوتونو، مشيراً إلى الاستجابة السريعة والروح الإيجابية التي أبدتها الحكومة، ومرحّباً بالمعلومات التي قُدمت خلال الاجتماع. وسرد البيان ما يعتبره الاتحاد الأوروبي التزامات ينبغي للحكومة الوفاء بها قبل استئناف التعاون الكامل، بما في ذلك ما يلي: (أ) تقديم جدول زمني مفصل عن التنفيذ الفعال لإصلاح القطاع الأمني استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها الجمعية الوطنية ومجموعة التشريعات اللاحقة التي وُضعت بدعم من الاتحاد الأوروبي؛ (ب) وتحديد هيكل التسلسل القيادي العسكري تمشياً مع التوصيات الواردة في خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ (ج) والانتهاء من إجراء تحقيقات قضائية مستقلة في اغتيالات عام ٢٠٠٩ وأحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ العسكرية.

٦ - وخلال اجتماع استثنائي عقد في ١٥ آذار/مارس، وافق مجلس الوزراء على تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأعطى المجلس الأولوية لتنفيذ الأنشطة الأساسية في خريطة الطريق، مثل توفير المساعدة التقنية والتدريب لوحدة الحماية الوطنية، وإعداد كتيبة لعمليات حفظ السلام. غير أنه أعرب عن تحفظات بشأن نشر وحدات شرطة خارجية، من المتوقع أن تساعد غينيا - بيساو في توفير القدرة على الحماية.

٧ - وعُقد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس، بحضور رئيس جمهورية غينيا - بيساو. واعتمد مؤتمر القمة خريطة طريق الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وقرر تخصيص مبلغ قدره ٦٣ مليون دولار لغينيا - بيساو، كجزء من مساهمة الجماعة الاقتصادية في تنفيذ عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا السياق، وافق مؤتمر القمة أيضا على نشر فريق مساعدة تقنية في غينيا - بيساو لتدريب وتعزيز الوحدات الوطنية المسؤولة عن حماية المؤسسات الوطنية والشخصيات الوطنية الرئيسية، والمساهمة في حماية اللجنة الوطنية للتحقيق في اغتيالات عام ٢٠٠٩ ووضع برنامج لحماية الشهود. وحث قادة المنطقة الدول الأعضاء على أن تقوم، على أساس ثنائي، بتقديم مزيد من المساعدة للقوات المسلحة لغينيا - بيساو، بما في ذلك التدريب على عمليات دعم السلام.

٨ - وفي غضون ذلك، ترأس الرئيس حفل افتتاح البعثة الأنغولية للتعاون العسكري التقني في مجال إصلاح القطاع الأمني في بيساو في ٢١ آذار/مارس بحضور وزير الدفاع الأنغولي، ووزير الدولة الأنغولي للشؤون الخارجية، والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وممثلي الخاص، ومسؤولين وطنيين رئيسيين. وخلال اجتماع لاحق مع ممثلي الخاص، أشار وزير الدولة الأنغولي للشؤون الخارجية إلى فوائد دعم الشركاء الدوليين الآخرين لخطط إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو ومؤازرة الجهود التي يبذلها بلده في هذا الصدد. وشدد أيضا على الدور الحاسم للأمم المتحدة في مساعدة السلطات الوطنية على مستوى التنسيق، فضلا عن أهمية تفعيل صندوق المعاشات التقاعدية لأعضاء القوات المسلحة والشرطة لتيسير تنفيذ الاستراتيجيات الأساسية في مجال إصلاح القطاع الأمني.

٩ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أوضح رئيس الوزراء، في جلسة إحاطة مع الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان، أن وجود البعثة الأنغولية يستند إلى اتفاقات ثنائية للتعاون العسكري سبق أن أقرتها الجمعية الوطنية. وجاءت تلك الجلسة ردا على انتقادات من هذه الأحزاب التي رأت أن الحكومة حجبت المعلومات المتعلقة بولاية البعثة وهيكلها. وفي

١٣ نيسان/أبريل، اجتمع رئيس الوزراء بالأحزاب السياسية الأربعة الممثلة في البرلمان لإطلاعها على نتائج مشاورات غينيا - بيساو مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وأطلعها على آخر المستجدات المتعلقة بالبعثة الأنغولية، وعلى آفاق التنفيذ السريع لخريطة الطريق.

١٠ - وفي ١٤ آذار/مارس، قدمت اللجنة البرلمانية الخاصة المعنية بالإدارة الداخلية والحكومة المحلية والدفاع تقريراً إلى الجمعية الوطنية عن نتائج الزيارتين اللتين قامت بهما إلى وزارتي الداخلية والدفاع خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٣ شباط/فبراير، واجتماعاتها مع الوزيرين ومع رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وسلّط التقرير الضوء على القيود التشغيلية التي تواجه قوات الأمن والدفاع، والحاجة الملحة لتنفيذ القوانين الأساسية التي أقرها البرلمان في عام ٢٠١٠. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعاد الرئيس مشروع القانون الأساسي المتعلق بالتنظيم الأساسي للقوات المسلحة إلى البرلمان، وطلب إدراج منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة في هيكل القوات المسلحة. وينظر البرلمان حالياً في المشروع المنقح.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت مبادرة الحوار التشاركي على مستوى القواعد (صوت السلام) في تنفيذ المرحلة الثانية من البحث في الأسباب الجذرية للتراع في منطقتي بيومبو وكاشيو. وستشمل هذه المرحلة، المقرر أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إجراء تحليل متعمق لأسباب التراع، وتوصي بحلول تنفذ على الصعيدين المحلي والمؤسسي، في مجالات انعدام الأمن، والفقر، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والبعد السياسي للترعة القبلية.

## باء - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - رغم الهشاشة الاقتصادية المستمرة، تواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالإدارة العامة والمالية العامة، بما في ذلك جهودها الرامية إلى تحسين الانضباط المالي. ويُتوقع تحقيق معدل نمو متوسط يبلغ ٤ في المائة في عام ٢٠١١، ويعزى ذلك جزئياً إلى التوقعات الإيجابية لصادرات جوز الكاجو والأشغال العامة في مجال البنية التحتية. غير أن معدل التضخم قد يصل إلى ٤ في المائة، متجاوزاً بذلك هدف ٢ في المائة الذي حدده الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق الدولية. وقد أثار ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية في الأسواق الدولية مخاوف من احتمال حدوث توترات اجتماعية واقتصادية في البلد. وخفّضت الحكومة الرسوم المفروضة على الواردات من المنتجات النفطية في بداية آذار/مارس لتخفيف الأثر على تكلفة المعيشة. غير أنه بعد إجراء مشاورات مع صندوق النقد الدولي، قررت الحكومة وقف هذه

السياسة، وأقرت بأنها لن تستطيع امتصاص الزيادات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية إلى أجل غير مسمى.

١٣ - وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج الحبوب والأرز في عام ٢٠١٠ وقيام الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، باتخاذ العديد من المبادرات لضمان استقرار مستوى الإنتاج الغذائي الوطني، فقد ظلت حالة الأمن الغذائي عموماً هشة بسبب تضافر عاملي انخفاض دخل المنتجين وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وصدرت في آذار/مارس ٢٠١١ نتائج عملية رسم خرائط تقييم هشاشة الأوضاع التي أجراها برنامج الأغذية العالمي لتقييم حالة الأمن الغذائي، بالتعاون وثيق مع المعهد الوطني للإحصاء، وأظهرت هذه النتائج أن ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية، في المتوسط، قد تضررت من حالة انعدام الأمن الغذائي، وأن ٨ في المائة منها تعاني من حالات شديدة لانعدام الأمن الغذائي. وكانت كينيا وبولما وأويو وكاشيو وبيومو أكثر المناطق تضرراً.

١٤ - وزارت بعثة من صندوق النقد الدولي غينيا - بيساو في الفترة من ١١ إلى ٢٣ آذار/مارس لتقييم التقدم المحرز في إطار برنامج المرفق الائتماني الموسع للفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولاحظت البعثة أن الأداء كان مرضياً وأن آفاق الامتثال للمعايير المحددة في البرنامج للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واعدة. وفي ١٠ أيار/مايو، أعلن دائنو نادي باريس عن مبادرة لتخفيف عبء ديون غينيا - بيساو بمبلغ قدره ٢٨٣ مليون دولار بعد بلوغها نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، رفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قدرتهما من حيث التواجد في البلد بتعيينهما ممثلين مقيمين.

١٥ - وتقوم الحكومة حالياً بإعداد الصيغة النهائية للجيل الثاني من ورقتها الاستراتيجية للحد من الفقر. وفي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، قامت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنظيم مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة المبادئ العشرة للالتزامات الدولية في الدول الهشة، وإقرار نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بإعلان باريس ومبادئ الانخراط الدولي الجيد في الدول والحالات الهشة، التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستعرض النتائج على المحفل الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المقرر عقده في بوسان، كوريا الجنوبية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٦ - وأوفد مصرف التنمية الأفريقي ثلاث بعثات إلى غينيا - بيساو، وذلك خلال الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس لرصد مشاريعه لبناء القدرات في قطاعي التعليم والإدارة، ومن ٢١ إلى ٣٠ آذار/مارس لمناقشة دعم الميزانية مع الحكومة، ومن ٢٧ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل لتقييم مشروع لتطوير قطاع الصحة.

١٧ - وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية المعنية بخلق فرص العمل في البلدان الخارجة من النزاعات، قامت بعثة مشتركة مؤلفة من مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي وخبراء يعملون لحساب منظمة العمل الدولية من داكار وجنيف ونيويورك وبيساو، بإجراء تقييم للاحتياجات في بيساو في الفترة من ٤ إلى ٩ أيار/مايو. وحددت البعثة العناصر الأساسية لوضع استراتيجية وطنية للتوظيف وبرنامج مشترك بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بشأن خلق فرص العمل باعتبار ذلك يندرج ضمن فوائد السلام التي ينبغي لصندوق بناء السلام دعمها.

١٨ - وطُعم نحو ٢٩٠.٧٤٠ طفلاً خلال الحملة الوطنية الأولى للتطعيم ضد شلل الأطفال لعام ٢٠١١ التي استهدفت الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وأجرت هذه الحملة وزارة الصحة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. وقام أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بدعم وزارة الصحة في تنقيح خطة العمل الوطنية الرامية إلى تسريع وتيرة الحد من وفيات الأطفال والأمهات من أجل تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأم والطفل.

**ثالثاً - تنفيذ الولايات المنوطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو**

**ألف - تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ودعم الحوار السياسي الشامل وتحقيق المصالحة الوطنية**

١٩ - واصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، التي استهلت المؤتمرات التحضيرية الإقليمية في أيار/مايو، بتمويل من اليابان. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير، قام المكتب، في شراكة مع مؤسسة السلام السويسرية Swisspeace، بتنظيم حلقة عمل لتعزيز قدرات ١٥ من الميسرين المنوط بهم قيادة عملية المشاورات. وفي ١٩ نيسان/أبريل، عُقد معتكف ممول من البرنامج الإنمائي جمع بين أعضاء فريق من الأفرقة العاملة التقنية تم تشكيله لوضع الصيغة النهائية لمؤشرات اختيار

المشاركين في المؤتمرات الإقليمية من أجل كفالة شمول العملية للجميع. وأوصى المعتكف، في جملة أمور، بأنه ينبغي زيادة عدد المشاركين في المناطق وضمّان تحري التوازن بين الجنسين وبين مختلف الفئات العمرية. وأخيراً، عُقدت مشاورات مع مواطني الشتات المقيمين في أفريقيا في داكار، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، بدعم من البرنامج الإنمائي. ونُظِّمَت المشاورات مع مواطني الشتات المقيمين في أوروبا في لشبونة يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو، بدعم من الحكومة البرتغالية، وبحضور رئيس الوزراء.

٢٠ - وأنجز المكتب، بالتعاون مع كلية القانون في بيساو، ثماني حلقات عمل تدريبية لأعضاء اللجنة البرلمانية المختصة لاستعراض الدستور، في ١٨ شباط/فبراير. وسيواصل المكتب دعم عملية استعراض الدستور، لا سيما من خلال عقد حوار سياسي على الصعيد المحلي والإقليمي فيما بين البرلمانيين وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن أفضل المبادئ والخيارات السياسية، فضلاً عن إجراء مشاورات شعبية لتعزيز شمول العملية للجميع.

٢١ - وقام البرنامج الإنمائي، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل، بدعم إنشاء ثلاث كتائب لمنع نشوب النزاعات المدنية في مناطق أويو وبايومبو وكاشيو، وتعدّ هذه المناطق الأكثر تضرراً من النزاعات المحلية المزمّنة. ويهدف البرنامج، في جملة أمور، إلى الجمع بين السلطات التقليدية، والشباب، والنساء، ومنظمات الفلاحين، وممثلين عن قطاع العدل والشرطة، لتيسير عمليات تحليل النزاعات ودعم تنفيذ خطط العمل التي تركز على بناء القدرات وإذكاء الوعي وجهود الوساطة، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة فيما بين مختلف الجماعات العرقية وبين الزعماء التقليديين والسلطات الوطنية.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، قام المكتب، في شراكة مع مكتب المدعي العام وبالتعاون مع مكتب الولايات المتحدة لشؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، بعقد حلقة عمل عن حماية الشهود والأشخاص الخاصين، يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل. وقد مكنت حلقة العمل ممثلين من كبار العاملين في مجالي العدالة الجنائية وإنفاذ القوانين، وممثلين عن المجتمع المدني، من إجراء تنقيح جماعي لمشروع التشريع المتعلق "بحماية الشهود والأشخاص الخاصين" في غينيا - بيساو، الذي أدمجوا في صلبه عنصراً بشأن حماية الضحايا، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والسياق الوطني لحقوق الإنسان. وسيقدّم المشروع المنقح إلى الجمعية الوطنية بعد قيام وزير العدل ومجلس الوزراء باستعراضه والموافقة عليه.

## باء - تقديم الدعم إلى الشرطة والأمن الداخلي ونظم العدالة الجنائية في إطار الإصلاح الكلي للقطاع الأمني

٢٣ - منذ أن شرعت السلطات الوطنية في عملية فحص كفاءة وكالات حفظ النظام والأمن الداخلي والتصديق على أهليتها في شباط/فبراير، انتهت اللجنة الوطنية التقنية المستقلة المختلطة، بالمساعدة التقنية والمالية المقدمة من المكتب، من تسجيل ١٩٥٤ ضابط شرطة من شرطة النظام العام، وإدارة المهجرة، وحرس الحدود، ونُظِم أمن المعلومات. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية التسجيل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، استمر إحراز التقدم في بناء مركز الشرطة النموذجي الأول في بيساو، الذي أوشك على الاكتمال في الوقت الحالي. وشرعت البعثة في التخطيط لتوسيع نطاق المشروع ليشمل مناطق أخرى بدعم من صندوق بناء السلام.

٢٥ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أطلق وزير الإدارة العامة، بالنيابة عن وزير العدل، عملية تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في إطار سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها وزارة العدل عام ٢٠١٠، بدعم من البعثة، بشأن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة النيابة العامة وقضاة التحقيق ومحققى الشرطة. وستساعد هذه العملية في تنفيذ السياسة الوطنية للعدالة التي وضعتها الحكومة واعتمدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بمساعدة من البرنامج الإنمائي.

## جيم - تنسيق عملية إصلاح القطاع الأمني وتوطيد سيادة القانون

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم في تنسيق المساعدة الدولية بشأن الإصلاح الكلي للقطاع الأمني، على المستويين التقني والتشغيلي. وفي ٧ نيسان/أبريل، دعت الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، بدعم مقدم من البعثة، إلى عقد أول اجتماع من سلسلة اجتماعات نصف شهرية مع الشركاء الدوليين، من بينهم أنغولا والبرازيل والبرتغال والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي والبعثة، وذلك لتبادل المعلومات الفنية والتشغيلية بشأن الجهود الجارية في إطار إصلاح القطاع الأمني وتيسير تنسيق الأنشطة فيما بين الشركاء.

٢٧ - وشكلت حكومة غينيا - بيساو لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات للتحقق، لتتطلع بالإشراف على عملية تقديم العطاءات لاختيار المؤسسة المصرفية المقرر أن تستضيف صندوق المعاشات التقاعدية، بمشاركة مراقبين دوليين، من بينهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبعثة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة رسمياً اختيار بنك



غرب أفريقيا Banco da Africa Occidental لاستضافة صندوق المعاشات التقاعدية وإدارته، على نحو ما أوصى به خبراء مستقلون بتكليف من الحكومة وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

٢٨ - وفي إطار الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، قام البرنامج بتمويل أربع حلقات عمل إقليمية للتوعية والإعلام بشأن إصلاح القطاع الأمني، بدعم تقني مقدم من البعثة في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو. واستهدفت حلقات العمل ٢٠٠ مشارك من قوات الدفاع والأمن، والسلك القضائي، والسلطات التقليدية، ومنظمات المجتمع المدني.

٢٩ - وفي ١١ أيار/مايو، عقد البرنامج الإنمائي ووزارة العدل حلقة دراسية عن إمكانية اللجوء إلى القضاء في بيساو، ومنطقتي أويو وكاشيو، بهدف اعتماد الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها دراسة أجريت في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١. وأبرزت الدراسة أن الاختلافات الإقليمية، من حيث معدل الجرائم واللجوء إلى آليات تسوية المنازعات الرسمية أو التقليدية أو غير الرسمية، تتوقف على قدرة مقدمي خدمات العدالة الرسمية على تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا، لا سيما النساء والأطفال. وكشفت الدراسة أيضا عن حالات متكررة للجوء إلى العدالة غير الرسمية حيث يكون المجتمع المحلي ضالعا فيها، والتي تتصاعد في كثير من الأحيان إلى نزاع خطير في المنطقة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاقا مع وزارة العدل لإنشاء مكتب للمعلومات والاستشارات القانونية، وكذا "أربعة مراكز لإتاحة اللجوء للقضاء" من بينها اثنان في بيساو، أحدهما في كاشيو والآخر في أويو، بغية تقريب العدالة إلى الناس، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا. وسيعاد تأهيل محكمتين إقليميتين في منطقتي كاشيو وأيوو بدعم من صندوق بناء السلام. وسيعمل المركزان كمكاتب للمساعدة القانونية، بتقديم المعلومات عن الحقوق وعن أداء النظام القضائي، فضلا عن تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني للفئات الأكثر ضعفا. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٣ أيار/مايو، ساهمت البعثة في تدريب موظفي المساعدة القانونية فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ونظم إقامة العدل القائمة على حقوق الإنسان.

٣٠ - وبناء على طلب مقدم من الحكومة للحصول على مساعدة، اضطلع المكتب ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ببعثة للتقييم التقني في الفترة من ١٣ إلى ١٩ شباط/فبراير، بالمشاركة المباشرة للقوات المسلحة، وبالتشاور مع البرنامج الإنمائي. واستعرضت بعثة التقييم مناطق تخزين الذخائر وآليات إدارة المخزون، وتفقدت مواقع تخزين الذخائر في بيساو وفي مناطق بوبا وكيبو وبافاتا وغابو. وقدمت بعثة التقييم الدعم التقني

لأغراض تحديد وتدمير ما يزيد عن أربعة أطنان من الذخائر الخطرة غير الصالحة للاستخدام التي تشكل الخطر الأشد على السكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت بعثة التقييم التقني وجود ١٤ منطقة معروفة لتخزين الذخائر تشكل خطراً كبيراً، بما قد يؤدي إلى الإصابة والوفاة، من بينها مناطق ملاصقة لمطار أوسفالديو فييرا الدولي في بيساو ومدينة غابو.

٣١ - واستمر البرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة التقنية إلى البرنامج الوطني الإنساني لإجراءات مكافحة الألغام، من خلال المركز الوطني لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام والمنظمة غير الحكومية المعنية بمكافحة الألغام "جميعاً ضد الألغام" (LUTCAM) Lutamos Todos Contra as Minas. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١١، تم تطهير مساحة قدرها ١٧١ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي المأهولة والأراضي الزراعية من الألغام، في عملية استهدفت ما مجموعه ٦٠٠ ١٤ من المستفيدين المباشرين، في شمال وجنوب البلد بشكل رئيسي. وتم تدمير ٥٥ لغماً أرضياً، ولغم واحد مضاد للدبابات، و ٨٦٠ ١ من المتفجرات من مخلفات الحرب، وذلك بيد منظمة المعونة الإنسانية Humanitarian Aid، وجميعاً ضد الألغام LUTCAM، والأرض المطهرة Cleared Ground، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة. وغينيا - بيساو تسير على الدرب الصحيح صوب الوفاء بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية أوتاوا لخطر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

## دال - أنشطة الرصد والحماية والتعزيز وبناء القدرات في مجالي حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني

٣٢ - في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل (المكتب) حلقة تدريب إقليمية بشأن حقوق الإنسان والتنوع بالقضايا الجنسانية لصالح الضباط العسكريين، وقدم المساعدة إلى وزارة الدفاع في مجال إعداد وحدات التدريب ووضع مشروع دليل لبرنامج تدريب المدربين. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل رصد حالة حقوق الإنسان في البلد. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب بعثة ميدانية إلى منطقتي كينارا وتمبالي الواقعتين جنوب البلد لتقييم حالة حقوق الإنسان والأوضاع الجنسانية، مع إيلاء عناية خاصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورصد المكتب أيضاً الأوضاع في السجون، ودعا إلى إطلاق المحتجزين وفقاً لنوع الجنس والسن، وإلى الإفراج عن أولئك الذين اعتقلوا بصورة تعسفية أو محاكمتهم. وتماشياً مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠، صدقت الحكومة على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى الاتفاقية

الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز. ودعت الحكومة أيضاً آلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى تقييم الهيئات القضائية في غينيا - بيساو.

٣٣ - وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس الراحل جواو برناردو فييرا ورئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال تاغمي نا واي، في آذار/مارس ٢٠٠٩، أدان كل من رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو والمحامين وممثلي أسرتي الضحيتين عدم إحراز تقدم في التحقيقات. وفي ٢٥ آذار/مارس، قام ممثلي الخاص بتيسير اجتماع في داكار بين أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى غينيا - بيساو والمدعي العام للاطلاع على ما استجد في التحقيقات الجنائية، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠). وفي تلك المناسبة، كشف المدعي العام بأن العملية القضائية تواجه عقبات سياسية ومالية وإدارية، فضلاً عن قيود أمنية. وأكد رئيس الوزراء، في الإحاطة التي قدمها إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٩ آذار/مارس، بأن التحقيقات في الاغتيالات جارية، ولكنها لا تزال غير حاسمة نظراً لعدم وجود أدلة، وعدم القدرة على سماع الشهود الرئيسيين، والافتقار إلى المساعدة الدولية الكافية.

٣٤ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة تقريرها عن حقوق الإنسان في غينيا - بيساو لعام ٢٠١٠، الذي أشار إلى عدم استقلال القضاء وعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وكذلك إلى عدم إحراز تقدم في التحقيقات بشأن الاغتيالات السياسية وغيرها من أعمال القتل بدوافع سياسية وأعمال العنف التي حصلت عام ٢٠٠٩. وكرر التقرير ما ورد في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩ من إشارات إلى تورط ضباط عسكريين تحت إمرة الرئيس الحالي لهيئة الأركان العامة في اغتيال الرئيس فييرا. وأعربت الحكومة في بيان أصدرته في ١١ نيسان/أبريل عن التضامن مع القيادة العسكرية للإسهام في تحقيق الاستقرار وأشدت بهذه القيادة. وفي الوقت نفسه، حذرت في بيانها من أن تقرير الولايات المتحدة يثير توتراً من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلد. وذكرت سفارة الولايات المتحدة في داكار، في بيان صحفي مؤرخ ١٤ نيسان/أبريل، أن حكومتها تؤيد ما ورد في هذا التقرير.

٣٥ - وبمناسبة الاحتفال بيوم المرأة العالمي في ٨ آذار/مارس، أطلق معهد المرأة والطفل مشاورات لصياغة سياسة وطنية بشأن المساواة بين الجنسين وإنصافهما، بدعم من الولايات المتحدة. وأعد ممثلو الحكومة ومنظمات المجتمع المدني مسودة أولى، فيما لا تزال المشاورات مع الوزارات الرئيسية جارية. وتقوم اللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بشؤون المرأة والطفل حالياً بتنقيح مشروع القانون بشأن العنف العائلي لمواءمته مع اتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وفي ١٥ آذار/مارس، عقد الفريق العامل المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية معتكفاً لتقييم أدائه وكفالة تنسيق أفضل للأنشطة الجنسانية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، قدم مجلس الوزراء مشروع قانونين إلى الجمعية الوطنية بجرّمان الاتجار بالبشر، بمن فيهم الأطفال، وختان الإناث. وأقرت الجمعية الوطنية، بأغلبية أعضائها، هذين القانونين في ٢ و ٦ حزيران/يونيه على التوالي.

٣٦ - وواصلت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إعداد خطة عملها الوطنية، فيما باشر البرنامج السياسي للمرأة اتخاذ إجراءات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المحلية. وسعى مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضاً إلى تنفيذ مبادرات لتعميم مراعاة منظور جنساني في مؤسستي الشرطة والجيش. ونتيجة للدور الذي اضطلع به هذا المكتب في مجال الدعوة، وافقت شرطة النظام العام، في ٢ آذار/مارس، على إنشاء مديرية فرعية للشؤون الجنسانية وحماية المستضعفين، إلى جانب فرقة عمل معنية بتدريب الشرطة في مجال الشؤون الجنسانية. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة العسكرية للمرأة، في ٢٥ آذار/مارس، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، حلقة عمل للتوعية بالقضايا الجنسانية موجهة إلى كبار الضباط في قطاع الدفاع.

## هاء - دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر

٣٧ - عقب توقيع مذكرة تفاهم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أنشئت بموجبها وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، عُين مجلس إدارة لهذه الوحدة في شباط/فبراير ورُشح مدير الشرطة القضائية كأول رئيس له. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم إلى الموظفين المعيّنين حديثاً المكلفين ببناء قدرات وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية التي من المتوقع أن تنتقل إلى مبانيها الجديدة بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٣٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدر مكتب المدعي العام تعليمات محددة إلى جميع مؤسسات الشرطة بشأن الإجراءات التي يتعين اتباعها في حالة ضبط مخدرات أو الاتجار بالمخدرات، وهما الاختصاص الحصري للشرطة القضائية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، مما يمثل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون.

٣٩ - وتماشياً مع طلب من رئيس الوزراء، باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشاورات مع الحكومة بشأن الخطة التنفيذية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وأنشئت فرقة عمل، تضم ممثلين

عن الحكومة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، لمراجعة الخطة التنفيذية، ومن المتوقع أن تركز على العدالة الجنائية، وإنفاذ القوانين، والحد من الطلب على المخدرات.

٤٠ - وفي ١ آذار/مارس، قدمت منظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية الدعم للتدريب الذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة للجنة الوطنية المعنية بالاتجار بالبشر، بشأن حماية الطفل وعماله الأطفال. وفي ١ نيسان/أبريل، قدم كل من منظمة اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم إلى وزارة الداخلية لتنظيم دورة "تدريب للمدرسين" استفاد منها ٢٠ من أفراد الشرطة وحرس الحدود بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال، بما في ذلك توفير الحماية والمساعدة للأطفال من ضحايا العنف الجنسي وللأطفال الجانحين.

٤١ - وفي إطار بدء العمل بهيئة مركزية للتعاون القضائي الدولي وتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية في غينيا - بيساو، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو، زيارة دراسية إلى وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي والشبكة القضائية الأوروبية في لاهاي والهيئة المركزية البرتغالية في لشبونة. وشارك وفد ضم اثني عشر مسؤولاً وطنياً، بمن فيهم وزير العدل والمدعي العام، في هذه البعثة، بغرض استكشاف الخيارات المتاحة لتبادل المساعدة القانونية.

٤٢ - وفي ١٣ أيار/مايو، عُين السيد جواو بياغي، وهو مدع عام وأستاذ في كلية الحقوق في بيساو، مديراً عاماً لجهاز الشرطة القضائية، عقب استقالة السيدة لوسيندا باربوسا أهو كاري، التي قيل إنها تعرضت لتهديدات بالقتل ولضغوط لا مبرر لها في أداء مهامها. وأدى السيد بياغي اليمين رسمياً في ٣٠ أيار/مايو.

## واو - دعم أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٤٣ - في ٢٤ شباط/فبراير، عقدت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام اجتماعاً في نيويورك حضره وفد رفيع المستوى من غينيا - بيساو برئاسة رئيس الوزراء. وقدم كل من سلطات غينيا - بيساو وممثلي الخاص إحاطة إلى التشكيلة بشأن التطورات الأخيرة والجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في البلد ومعاودة الاتصال بالشركاء الدوليين الرئيسيين. وكرر رئيس الوزراء التزام حكومته بشأن عملية بناء السلام وتنفيذ الإصلاحات الحيوية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. ومنذ ذلك الاجتماع، تسعى السفارة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة هذه التشكيلة، إلى الحفاظ على مشاركة الشركاء الدوليين وتعزيزها بغرض توفير الدعم السياسي والموارد المالية للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل بناء السلام، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية.

٤٤ - وعلى إثر التوصية التي قدمتها بتخصيص مبلغ ١٦,٨ مليون دولار لتنفيذ خطة أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو، دأب كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية على العمل معاً لتنقيح خطة الأولويات، بما يتسق مع تعليقات مكتب دعم بناء السلام وتوصياته. وأنشئت أفرقة عاملة فنية لمواصلة وضع الاستراتيجيات في مجالات الأولوية التي يتعين أن يدعمها صندوق بناء السلام. ومن المتوقع إقرار خطة أولويات بناء السلام أثناء الاجتماع الذي ستعقده اللجنة التوجيهية المشتركة في حزيران/يونيه.

٤٥ - وبلغت المشاريع الممولة في إطار الاعتمادات الأولى التي خصصها صندوق بناء السلام مرحلتها النهائية. وفي ٢ حزيران/يونيه، أعلن وزير العدل عن وضع السجنين الإقليميين في مانسوا وبافاتا قيد التشغيل أثناء حفل تدشين عقد في كلا الموقعين. وبدأ الحراس الجدد والمديران الجديان، وكلاهما من النساء، العمل في هذين السجنين المجهزين والمؤثثين حديثاً. وتشارف عملية إعادة تأهيل الثكنتين العسكريتين في غابو وكيبو على الانتهاء، في حين لا يزال تسليم المعدات لثكنة "قلعة أمورا" في بيساو جارياً. كما أنجز مشروع التدريب المهني وعمالة الشباب بحلول نهاية آذار/مارس. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة الوثيقة مع أمانة الدولة للشباب والثقافة والرياضة، رصد إفراج المصارف التي تتولى إدارة الحدود الائتمانية عن الائتمانات البالغة الصغر. وبحلول ٣١ آذار/مارس، قدمت إلى المصارف ٢٤٠ خطة للأعمال التجارية أعدها الشباب ممن سيستفيدون من هذه الائتمانات؛ وتلقى ١٢٥ شاباً بالفعل منحاً للبدء بأنشطتهم المدرة للدخل.

## زاي - التعاون وإقامة الشراكات وتعبئة الموارد على الصعيد الإقليمي

٤٦ - أكد ممثلي الخاص، في إطار مساعيه الحميدة، للشركاء الدوليين، على فوائد المضي بالتزامهم تقديم الدعم للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتوطيد الاستقرار. وفي هذا الصدد، وازب على الاتصال بالشركاء الدوليين الرئيسيين لغينيا - بيساو في أبوجا، وداكار، ونيويورك، ولا سيما الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتبادل مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضاً الآراء بصورة منتظمة مع أنغولا التي هي أيضاً رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وركز على التطورات السياسية وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها بعثة التعاون العسكري التقني لإصلاح القطاع الأمني في أنغولا.

٤٧ - وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس، أجرى ممثلي الخاص مشاورات في البرازيل مع وزير الخارجية والدفاع، ومع غيرهم من كبار المسؤولين، ومنهم مدير وكالة التعاون البرازيلية. وأكدت السلطات البرازيلية مواصلة دعمها للإصلاحات الجارية في غينيا - بيساو، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن، برعاية التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وفي لشبونة، اجتمع ممثلي الخاص بممثلين عن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في ١ نيسان/أبريل لاستعراض التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو ومناقشة خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وشجعهم أيضاً على مواصلة عملهم مع غينيا - بيساو والانضمام إلى المبادرات الثنائية الأنغولية لدعم الجهود الوطنية.

## رابعا - دعم تنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لإصلاح القطاع الأمني

٤٨ - في ٢٤ آذار/مارس، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا خريطة الطريق المتعلقة بدعم إصلاح القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. وقمتُ بنشر بعثة تقييم تقني في بيساو وأبوجا في الفترة من ١١ إلى ١٨ نيسان/أبريل، بما يتفق مع طلب مجلس الأمن التعاون مع الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بغية تقييم الاحتياجات معاً في دعم تنفيذ خريطة الطريق تنفيذاً سريعاً. وشملت البعثة، برئاسة نائب ممثلي الخاص في غينيا - بيساو، ممثلين من إدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، وقد اضطلعت بمهامها بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الشركاء الثنائيين المعنيين.

٤٩ - وأوصت البعثة بأن تُنشئ الجماعة الاقتصادية على وجه الاستعجال فرقة عمل/آلية تنسيق مشتركة مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات المتصلة بتنفيذ خريطة الطريق بهدف توجيه ورصد عملية التنفيذ. وقدّمت البعثة أيضاً توصيات عدة بشأن تحسين عمل آليات التنسيق الحالية وتعبئة الموارد لإقامة نظام صندوق المعاشات التقاعدية على الفور وبدء عمله بفعالية، فضلاً عن المبادرات ذات الصلة كإعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج. كما وُجّهت توصيات محددة إلى السلطات الوطنية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء الثنائيين الآخرين، وإلى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن.

٥٠ - وفي ٤ أيار/مايو، أطلع ممثلي الخاص كلاً من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على التقرير النهائي للبعثة. وأيدت المنظمتان كلتاهما هذا التقرير في وقت لاحق. وفي غضون ذلك، استضافت وزارة الدفاع في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو اجتماعاً مع ممثلي الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لمناقشة الآليات الكفيلة بتنسيق جهود المنظمين في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، تمشياً مع التوصيات التي قدمتها البعثة. وركزت المناقشات أيضاً على الحاجة إلى إنشاء صندوق المعاشات التقاعدية في الوقت المناسب.

## خامساً - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

### ألف - التكامل بين منظومة الأمم المتحدة وخطة العمل الاستراتيجية المشتركة

٥١ - أيد فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في معتكفهما المشترك الذي عُقد في ١٧ آذار/مارس، خطة عمل استراتيجية مشتركة تتضمن المعايير المناسبة لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الرؤية المشتركة للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو. وترد في مرفق هذا التقرير العناصر الرئيسية المتصلة بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وجرت مواءمة خطة العمل الاستراتيجية المشتركة مع الوثائق الاستراتيجية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو والورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٥٢ - وترتكز خطة العمل الاستراتيجية المشتركة على تحليل حالة تَضَمَّنَتْ تحديداً للتحديات الرئيسية في البلد، كضعف مؤسسات الدولة وسوء الحكم، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وسوء الأوضاع الاجتماعية. وترمي خطة العمل إلى التصدي لهذه التحديات باستخدام عدد من المعايير الملموسة في أربعة مجالات على النحو المبين أدناه. وتبين مؤشرات التقدم المستمدة من إطار عمل الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو وقرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠٠٩) كلاً من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وتركيز فريق الأمم المتحدة القطري على التنمية، بما يكفل إسهام برامج التنمية في تعزيز السلام. وثمة افتراض رئيسي بأن بيئة السياسات الحالية ستظل مستقرة وأن أولويات كل من الحكومة والشركاء الدوليين لن تشهد تغييرات. ومن المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٦



أن تكون الأمم المتحدة قد أسهمت بالتعاون مع الحكومة والمجتمع الدولي في تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة مواتية للسلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

٥٣ - وفي مجال الحكم، تهدف منظومة الأمم المتحدة إلى دعم السلطات الوطنية في ما يلي: (أ) تنظيم المؤتمر الوطني للحوار والمصالحة ووضع آليات للمتابعة؛ (ب) استعراض الدستور والإطار القانوني للإصلاحات المؤسسية؛ (ج) الدعوة إلى استمرار التعاون بين الشركاء الإنمائيين لتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني وكذلك في جهود التنمية؛ (د) وضع برنامج للمساعدة التقنية استعداداً للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢.

٥٤ - وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، سيجري التركيز على ما يلي: (أ) المساعدة في تنظيم مائدة مستديرة للجهات المانحة على إثر اعتماد الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر؛ (ب) النهوض بالعمالة، وبوجه خاص لصالح الشباب والنساء؛ (ج) تقديم الدعم إلى الحكومة في تنفيذ برنامجها الاقتصادي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ (د) تحسين حالة الأمن الغذائي في البلد.

٥٥ - أما فيما يخص الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، فستشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي: (أ) دعم تنفيذ الخطة التنفيذية الرفيعة المستوى للحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية في غينيا - بيساو، فضلاً عن الخطة الوطنية الثلاثية الأعوام لتطوير التعليم للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، والتي تشمل استراتيجيات للتعليم الابتدائي والمهني ومحو الأمية؛ (ب) الدعوة لزيادة تخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية فيما يخص جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية، بوسائل منها مبادرة المسار السريع؛ (ج) الدعوة للحد من التوزيع غير المنصف للموارد وتحسين نتائج التنمية البشرية.

٥٦ - وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، سيجري التركيز على ما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية وطنية كئيّة لإصلاح القطاع الأمني، بما يشمل تقديم الدعم بواسطة خريطة الطريق الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ (ب) التسريح في قطاعي الدفاع والأمن والتقدم في عملية فحص موظفي الشرطة والأمن الداخلي ومنحهم رخصاً بما يتفق مع المعايير الجنسانية ومعايير حقوق الإنسان؛ (ج) تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء لدى أشد الفئات ضعفاً وتعزيز قطاع العدل، بما في ذلك إصلاح السجون تصدياً للإفلات من العقاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ (د) الأنشطة المتصلة بتنسيق وتعبئة موارد صندوق المعاشات التقاعدية والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك ترتيبات إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج، عن طريق حدث رفيع المستوى لإصلاح القطاع الأمني.

## باء - شؤون الإعلام

٥٧ - في منتصف شباط/فبراير، أطلقت الأمم المتحدة برنامجاً إذاعياً لنشر المعلومات بشأن أنشطتها في غينيا - بيساو، مع التركيز على إصلاح القطاع الأمني والعملية التحضيرية المفوضية إلى المؤتمر الوطني. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية لفريق التنسيق الوطني المكلف بحملة التوعية المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني التي نفذتها حركة المجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية بواسطة منحة قدرها ٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تحت رعاية البرنامج الإنمائي. وفي ٢٣ آذار/مارس، وقّعت حكومتا غينيا - بيساو وأنغولا على اتفاق تعاون لبناء القدرات وتحديد وسائل الإعلام الرسمية في البلد. وقدمت حكومة اليابان أيضاً ٦٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز القدرات التقنية للتلفزيون الوطني في غينيا - بيساو.

٥٨ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، قرر مجلس الوزراء تعليق صدور صحيفة "أولتيمافورا" بعدما اعتبرت السلطات الوطنية أن تغطية الصحيفة لتعليقات وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن اغتيال الرئيس فييرا كان مبالغاً بها. وأدان كلٌّ من رابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان واتحاد الصحفيين ومنظمة "مراسلون دون حدود" القرار باعتباره انتهاكاً لحرية التعبير. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أعلن وزير الاتصال الاجتماعي أن القرار قد سُحب.

## جيم - سلامة وأمن الموظفين

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك تهديدات مباشرة إزاء موظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وبقي معدل الجريمة عند مستويات يمكن ضبطها. ولا تزال جميع التدابير الأمنية السارية على موظفي الأمم المتحدة تنفذ على نحو صارم.

## سادسا - ملاحظات

٦٠ - منذ تقريرنا الأخير، اتخذت السلطات الوطنية في غينيا - بيساو والشركاء الدوليون للبلد خطوات جديدة بالثناء نحو تعزيز الاستقرار السياسي في البلد. وإني أرحب باستجابة الحكومة على نحو بناء إزاء الشواغل التي أثارها المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بسيادة القانون، والإفلات من العقاب، ودور الجيش في إرساء الاستقرار السياسي في البلد. ويُعدّ استمرار الحوار بين السلطات الوطنية والشركاء الدوليين أمراً حيوياً لتعزيز بناء السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أتلج صدري ما لاحظته من وحدة الهدف التي أبدتها مؤسسات الدولة في معرض التحضير للمشاورات الهامة المقررة في آذار/مارس مع

الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، وإشراك المجتمع المدني والقيادات العسكرية في تلك العملية. وفي اعتقادي أن هذا النهج الموحد، إلى جانب الموقف المتفتح تجاه مناقشة القضايا الخلافية، أسهم في إقامة حوار مثمر مع الاتحاد الأوروبي. وآمل أن يتم التوصل إلى تسوية للقضايا بنجاح، مما يمكن من الاستئناف الكامل للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وغينيا - بيساو.

٦١ - ومما يبعث على التفاؤل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار على نطاق واسع بما يشمل جميع الأطراف المعنية من خلال المؤتمر الوطني المقبل. وتتقدم التحضيرات لهذا الحدث بشكل جيد، رغم أن وتيرتها أبطأ مما كان مخططاً لها بسبب القيود المفروضة على الموارد. ويُعدّ ذلك مدعاة للقلق حيث إن المؤتمر الوطني سيمثل المحاولة الأولى منذ عام ١٩٩٩ لإشراك جميع الأطراف المعنية، على مستويات من بينها المستوى الشعبي، في حوار وطني بشأن الأسباب الجذرية للتراع وبشأن الحلول الممكنة له. وبالإضافة إلى ذلك، بمقدور المؤتمر أن يضع آليات دائمة وشاملة لإقامة الحوار، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العمليات الديمقراطية، ويشجع على المصالحة، ويساعد على منع نشوب النزاعات. وإني أحث الجهات السياسية الرئيسية في البلد على الاستفادة من الحدث بوصفه منتدى مشروعاً يمكن في إطاره معالجة القضايا الرئيسية من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم في البلد في المستقبل. وأناشد شركاء غينيا - بيساو الدوليين على مواصلة تقديم المساعدة للمتكمين من عقد المؤتمر الوطني.

٦٢ - ومما يدعو للتفاؤل اعتماد مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية (G8) ومجموعة العشرين (G20) المعقود في دوفيل، فرنسا، لإعلان سياسي وخطّة عمل بشأن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي، وذلك تالياً للمؤتمر الوزاري لمجموعة الثمانية + (G8+) بشأن هذه القضية المعقود في ١٠ أيار/مايو. وستسهم هذه الوثائق في زيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق إشراك بلدان المنشأ وبلدان العبور والمقصد. وما زال القلق يساورني بوجه خاص إزاء أنشطة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. فمما يثير القلق المحدودية الشديدة للموارد والوسائل المتوافرة لدى البلد لكبح هذا التهديد المائل في سبيل بناء السلام، ومكافحة الاتجار غير المشروع، كما يثيره غياب المعلومات الموثوق بها. وأشجع شركاء غينيا - بيساو على زيادة المساعدة المقدمة لرصد هذه الأنشطة غير المشروعة والإسهام في تعزيز القدرات الوطنية للتصدي لهذه الآفة بطريقة فعالة ومنسقة، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وأحيط علماً بتعيين المدير العام الجديد للشرطة القضائية وأشجعه على الاستفادة من برنامج الإصلاح الذي شُرع فيه في عهد سلفه لتعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة غينيا - بيساو، لا سيما في إطار ”التزام فريتاون بشأن مكافحة الاتجار

غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا“ التابع لمبادرة غرب ساحل أفريقيا الذي تم توقيعه في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٦٣ - ومن بين الإصلاحات الرئيسية التي سعت الحكومة إلى تنفيذها إجراء إصلاح شامل للإدارة يشمل قطاعات الدفاع والأمن والعدالة. وما زال الإصلاح الكلي للقطاع الأمني ذا أهمية محورية، لا فيما يتعلق بهذه الإصلاحات الهيكلية فحسب، بل أيضا في الإسهام في تحقيق الاستقرار وتوطيد الحكم الديمقراطي وإقامة علاقات سليمة بين المدنيين والعسكريين في إطار الحكم المدني. ويُعدّ بناء مراكز نموذجية للشرطة وتزويدها بالمعدات واختيار ضباط الشرطة المقرر عملهم في المراكز وتدريبهم، خطوة أساسية في الجهود الوطنية الرامية إلى استعادة سلطة الدولة وإعادة الظروف الأمنية العامة للسكان، فضلا عن إنشاء خدمات شرطية مهنية قائمة على المجتمع المحلي. وسيساعد ذلك على كسر حلقة الممارسات الماضية من تجاهل متكرر لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وإني أشجع السلطات الوطنية على تسريع الجهود الرامية إلى بناء مركز الشرطة النموذجي الأول في بيساو، الذي سيمهد الطريق أمام إنشاء مراكز شرطة نموذجية إضافية في جميع أنحاء البلد.

٦٤ - وإني أثني على رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإسكوا) لالتزامهم بتخصيص مبلغ 63 مليون دولار لتنفيذ خريطة طريق إصلاح القطاع الأمني التابعة للإسكوا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ويشكل ذلك تدييرا حفازا حاسم الأهمية نحو التنفيذ الكامل لإصلاح القطاع الأمني في البلد، حيث خصص الشركاء الدوليون والإقليميون في الوقت الحالي مبالغ كبيرة لدعم تنفيذ الإطار الوطني الشامل لإصلاح القطاع الأمني الذي اعتمدهت السلطات الوطنية عام ٢٠٠٦. كما أثني على حكومة أنغولا بمجموعة المساعدات العملية السخية التي قدمتها، ومن بينها إرسال موارد مادية وبشرية فعالة إلى غينيا - بيساو، وتخصيص مساعدات مالية كبيرة، وتقديم خدمات بناء القدرات وغيرها من خدمات الدعم اللازمة لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للجيش والشرطة. وسيلزم التعهد بالتزامات إضافية من الدعم لجهود إصلاح القطاع الأمني وذلك لزيادة تنسيق المساعدات الخارجية المقدمة للسلطات الوطنية وتعظيم تلك المساعدات بهدف المساعدة على إنجاز هذه الإصلاحات.

٦٥ - وتشكل الأولويات المحددة في الخطط الوطنية لإصلاح القطاع الأمني وفي خريطة الطريق الخاصة بالإسكوا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أحجار الأساس الرئيسية لتعزيز الإصلاحات في مؤسستي الدفاع والأمن، أولا من خلال مبادرات التقاعد وإعادة الإلحاق وإعادة الاندماج، وبرنامج لإعادة النشر، بهدف تجديد الهياكل العسكرية والأمني،

وإضفاء الطابع المهني عليهما. ولذلك فإنني أرحب بالتقدم المحرز نحو وضع اللمسات النهائية على عملية إنشاء صندوق المعاشات التقاعدية، وأناشد الشركاء الدوليين والسلطات الوطنية أن يرصدوا الموارد للمساعدة في دخول صندوق المعاشات التقاعدية طور التشغيل في الأشهر المقبلة. وسيعتمد هذا الصندوق على التبرعات الدولية لفترة السنوات الخمس الأولى، ينتقل بعدها عبء دعم الصندوق إلى الحكومة، وسيجري تمويله من خلال الاشتراكات الوطنية المتوخاة في إطار الإصلاحات الجارية في مجالي المالية العامة والإدارة العامة. وحيث إن مسألة القدرة على الاستدامة تثير القلق لدى المجتمع الدولي، فإنني أحث الحكومة على الشروع في التخطيط لعملية النقل المستقبلي لمسؤولية تمويل صندوق المعاشات التقاعدية من الشركاء الدوليين إلى الحكومة. ونحن نتطلع أيضا إلى إعلان الحكومة مقترحاتها بشأن العملية التي طال انتظارها من تجديد للقوات المسلحة وإضفاء الطابع المهني عليها، والتي ستعمل تحت السلطة المدنية وتلتزم باحترام سيادة القانون.

٦٦ - وإني أدعو السلطات الوطنية، والاتحاد الأفريقي، والإسكوا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء الثنائيين، إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة والإسكوا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والمتعلقة بخريطة الطريق لإصلاح القطاع الأمني. ويعد من الأولويات إنشاء قوة عمل أو آلية تنسيق مشتركة تضم ممثلين عن الإسكوا، ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وذلك للعمل مع الحكومة في تنفيذ خريطة الطريق. وأحث لذلك جميع الشركاء على توحيد قواهم وتوفير ما يكفي من الدعم التقني والمالي من أجل الأداء الفعال للآلية المقترحة.

٦٧ - وإني أثنى على إرسال حكومة البرازيل لاثنتين من خبراء الطب الشرعي لدعم التحقيقات الجارية في الاغتيالات السياسية التي وقعت عام ٢٠٠٩ في غينيا - بيساو. وأرحب أيضا بالدعم المقدم من البرازيل لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الرئيسية لقطاع الشرطة. وتعد أيضا المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لأغراض إنشاء برنامج لحماية الشهود والأشخاص الخاصين مساعدة هامة حسنة التوقيت، وذلك لتسريع عملية إحقاق العدل عن اغتيالات عام ٢٠٠٩. ومن الأهمية بمكان للسلطات الوطنية أن تتصدى بجدية للأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠) وأن تنتهي من إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في اغتيالات عام ٢٠٠٩.

٦٨ - وإني أحث الحكومة على مواصلة التركيز على إصلاحاتها في قطاعي المالية العامة والإدارة العامة، وكلاهما من شأنه أن يمهد الطريق أمام زيادة الموارد المالية الوطنية اللازمة

للاستثمار في مجال التنمية وفي تحسين الخدمات الاجتماعية. ويشهد الأداء المرضي للحكومة في الوفاء بالمعايير التي اتفقت عليها مع المؤسسات المالية الدولية على التزامها المستمر بالإصلاحات المالية العامة. ومن شأن وضع الصيغة النهائية للجيل الثاني من استراتيجية غينيا - بيساو للحد من الفقر، والتي تتضمن الإصلاح الكلي للقطاع الأمني كأحد المحاور ذات الأولوية، أن تفسح الطريق أمام الحكومة للبدء في حملة لحشد الموارد لتمويل الاستراتيجية الجديدة. وإني أشجع الحكومة على الاشتراك في العمل مع شركائها في التنمية بغية ضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية، وأدعو الشركاء الدوليين لمساعدة السلطات الوطنية في تنظيم اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المقرر عقده لتأمين توافر التمويل الملائم.

٦٩ - وأود أن أحتتم بالثناء على موظفي البعثة، تحت قيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة نائب ممثلي الخاص، وكذا المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وغيرهم من الشركاء، لمساهماتهم في تحقيق السلام المستدام في غينيا - بيساو.

## مقتطف من خطة العمل الاستراتيجية والمعايير المرجعية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أوصى فريق التخطيط الاستراتيجي بأن تعد الأفرقة المعنية بالنتائج صيغة جديدة لخطة عمل استراتيجية مشتركة ينبغي أن تحدد، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠)، المعايير والمؤشرات المرجعية ذات الصلة بقياس ما يحرز من تقدم. وفي وقت لاحق، حظيت تلك المعايير المرجعية المقترحة بتأييد أسرة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، أثناء معتكف الأمم المتحدة السنوي الذي عُقد في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١. وجرى التأكيد أيضاً على أنه لكي يتسنى لأسرة الأمم المتحدة تحقيق النتائج المتوقعة، لا بد من التركيز على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه غينيا - بيساو، ألا وهي: '١' الحكم والديمقراطية والحوار السياسي؛ و '٢' تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ و '٣' توفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية؛ و '٤' إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون.

وتتمثل رؤية الأمم المتحدة المشتركة أو هدفها لغينيا - بيساو في تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة تفضي إلى توطيد السلام وإعمال حقوق الإنسان بالكامل. وسوف تحقق المعايير والمؤشرات المرجعية الرئيسية التالية ببذل جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الوطنيين وسائر الشركاء الدوليين.

الجدول الزمني	مؤشرات التقدم المحرز	المعايير المرجعية الرئيسية	ولاية مجلس الأمن
٢٠١٢-٢٠١١	عقد مؤتمر وطني جامع وإنشاء آليات متابعة وإعمالها	١ - حفاظ مؤسسات الدولة على الاستقرار المؤسسي والسياسي وتعزيزها للحوار الشامل وتحقيق المصالحة الوطنية	دعم إجراء حوار سياسي جامع وتحقيق المصالحة الوطنية مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو
٢٠١٤-٢٠١١	عدد أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم البرلمانيون، الذين تعززت قدراتهم على إجراء عملية استعراض الدستور	٢ - حفاظ المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي والعدالة الجنائية، على النظام الدستوري والحكم الرشيد والأمن العام واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان احتراماً تاماً في جميع أنحاء البلد.	تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراماً تاماً تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا - بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه
٢٠١٢-٢٠١١	عدد أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي القدرات القيادية المعززة والكفاءات اللازمة لصياغة وتنفيذ رؤية طويلة الأجل لصالح البلد		مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو
٢٠١٦-٢٠١١	بدء برنامج حماية الشهود والعمل به		دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
٢٠١٤-٢٠١٢	عقد انتخابات محلية ورئاسية سلمية وذات مصداقية		
٢٠١٦-٢٠١١	بدء عملية إعادة هيكلة نظامي الشرطة والأمن الداخلي وإحراز تقدم فيها		
٢٠١٦-٢٠١١	تكوّن تصور لدى السكان بتزايد مستوى الأمن والحماية العامين واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما لصالح الفئات الضعيفة من خلال تزايد عدد مراكز الشرطة النموذجية في جميع أنحاء البلد		
٢٠١٢-٢٠١١	عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي المؤهلين/المعتمدين		
٢٠١٤-٢٠١٢	عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن المؤهلين/المعتمدين المسرحين والمستفيدين من إعادة الإدماج الاجتماعي		
٢٠١٢-٢٠١١	جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتقادمة وتدميرها، وتخزين الذخائر بأمان		



الجدول الزمني	مؤشرات التقدم المحرز	المعايير المرجعية الرئيسية	ولاية مجلس الأمن
٢٠١٢-٢٠١١	اضطلاع اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمهامها		
٢٠١١	تنفيذ برنامج الإجراءات الوطنية المتعلقة بالألغام		
٢٠١٢-٢٠١١	تحسين القدرات في مجال صياغة السياسات والتخطيط الاستراتيجي والمساءلة في نظام العدالة الجنائية	٣ - تعزيز نظم سيادة القانون والدفاع والعدالة والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو، وفقا للبرنامج الوطني الشامل لإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز القدرة الوطنية في ميدان حقوق الإنسان على حماية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها	تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراماً تاماً
٢٠١٢-٢٠١١	تحسين توفير الخدمات القضائية (خدمات المحاكم والادعاء العام) مع إضفاء طابع اللامركزية على تقديم المعونة والمشورة القانونيتين، وإنشاء مركز وطني عامل للتدريب القضائي		تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتفني لحكومة غينيا - بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه
٢٠١٦-٢٠١١	تعزيز الآليات البديلة لحل المنازعات على صعيد المجتمع المحلي، مع تحسن التفاعل بين الآليات التقليدية وقطاع العدل الرسمي		مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو
٢٠١٦-٢٠١١	تعزيز التعاون بين مختلف عناصر نظام العدالة الجنائية وتنقيح القوانين الخاصة بالإجراءات القانونية الواجبة وتنفيذها		
٢٠١٤-٢٠١١	تعزيز خدمات السجون وبدء الأخذ بنهج الإصلاحات		
٢٠١٦-٢٠١١	استمرار الجهات الشريكة الدولية في تقديم الدعم لتنفيذ خطط إصلاح قطاع الأمن الشاملة المتواصلة		
٢٠١٤-٢٠١١	بدء عملية إصدار شهادات الاعتماد لأفراد القوات المسلحة العاملين		
٢٠١٦-٢٠١١	تزايد عدد أنشطة تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيتي صندوق المعاشات التقاعدية وإعادة الإدماج		
٢٠١٦-٢٠١١	بدء عملية تسريح وإعادة إدماج المناضلين من أجل حرية الوطن وتزايد عدد هؤلاء المناضلين السابقين المسرحين والمعاد إدماجهم		

الجدول الزمني	مؤشرات التقدم المحرز	المعايير المرجعية الرئيسية	ولاية مجلس الأمن
٢٠١٢-٢٠١١	تحسين قدرات اللجان البرلمانية المعنية بمسائل الدفاع والأمن في مجال الإشراف على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن		
٢٠١٦-٢٠١١	زيادة الوعي العام بإصلاح قطاع الأمن		
٢٠١٦-٢٠١١	عدد اجتماعات اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن	٤ - تعزيز التعاون والتنسيق بشأن مسائل إصلاح قطاع الأمن مع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو	
٢٠١٦-٢٠١١	تحسين القدرة الإدارية للأمانة الدائمة على إصلاح قطاع الأمن		
٢٠١٢-٢٠١١	إصدار مجموعة المشاريع المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وتعميمها على الجهات الشريكة		
٢٠١٢-٢٠١١	استكمال الاستراتيجيات والخطة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ومواءمتها		
٢٠١٦-٢٠١١	تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات وكذلك الاتجار بالبشر والأطفال	٥ - زيادة فعالية السلطات الوطنية في مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر (وبخاصة الاتجار بالأطفال) والجريمة المنظمة	مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالأطفال
٢٠١٤-٢٠١١	بدء تنفيذ خطة العمل الحكومية للفترة ٢٠١٤-٢٠١١ الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات ودعم المجتمع الدولي لها		تقديم الدعم والمساعدة على الصعيد الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا - بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه
٢٠١٢-٢٠١١	ترايد التزام حكومة غينيا - بيساو بالآليات والأطر الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك مبادرات مجموعة الثمانية والدوريات البحرية		
٢٠١٢-٢٠١١	إقرار وبدء خطة العمل الرامية إلى مكافحة تهريب القصر		
٢٠١١	تلقي الأطفال المتجر بهم العائدين والأطفال ضحايا العنف للرعاية المناسبة وإعادة إدماجهم في الأسر وأو المجتمعات المحلية		
٢٠١٢	وجود سياسة وخطة عمل وطنيتين لحماية الأطفال		

الجدول الزمني	مؤشرات التقدم المحرز	المعايير المرجعية الرئيسية	ولاية مجلس الأمن
٢٠١٢-٢٠١١	تحسين القدرة التقنية لمنظمات المجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	٦ - ضمان مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين	الاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
٢٠١٢-٢٠١١	تحسين قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على إعمال مبادئ باريس وغيرها من المعايير الدولية لحقوق الإنسان		
٢٠١٢-٢٠١١	إنشاء وتنفيذ الآليات الرامية إلى رصد حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل		
٢٠١٢-٢٠١١	الانتهاء من وضع مشروع سياسة وطنية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين		
٢٠١١	الانتهاء من وضع مشروع قانون عن العنف العائلي		
٢٠١٢-٢٠١١	صياغة سياسة وطنية بشأن حقوق الإنسان ووضع خطة عمل لتنفيذها وإحالتها إلى الحكومة		
٢٠١٢-٢٠١١	إدراج مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في صميم الوثائق المتعلقة بالسياسات، وفي الميزانية الوطنية وخطط العمل الوطنية		
٢٠١٦-٢٠١١	ترايد عدد النساء اللواتي يضطلعن بأدوار في مؤسسات الأمن والدفاع	٧ - إدراج مراعاة المنظور الجنساني في صلب عملية إصلاح قطاع الأمن عملاً بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)	
٢٠١٦-٢٠١١	عدد النساء اللواتي يُسهمن في عمليتي إصلاح قطاع الأمن وتنفيذها		
٢٠١٦-٢٠١١	تحسين قدرة لجنة التوجيه الوطنية على تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)		
٢٠١٦-٢٠١١	تعزيز جوانب إصلاح قطاع الأمن من السياسة الجنسانية الوطنية		

الجدول الزمني	مؤشرات التقدم المحرز	المعايير المرجعية الرئيسية	ولاية مجلس الأمن
٢٠١٢-٢٠١١	تزايد عدد الشباب والنساء الذين يحصلون على الائتمانات	٨ - يساعد الإطار الاستراتيجي وخطة أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو في تلبية الاحتياجات المتصلة بعمالة شباب البلد ونسائه	مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو
٢٠١٢-٢٠١١	تزايد الأنشطة المولدة للعمالة والمدررة للدخل	٩ - تواصل التزام الجهات الشريكة الثنائية والإقليمية والدولية بدعم جهود غينيا - بيساو الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية	تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في سياق الجهود التي تبذلها تلك الجهات للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو
٢٠١٢-٢٠١١	اعتماد خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجارى تنفيذها	تقديم الدعم الاستراتيجي والتشغيلي الكافي لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية	المساعدة على حشد المساعدة الدولية
٢٠١٢-٢٠١١	تقديم الدعم الاستراتيجي والتشغيلي الكافي لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية	اضطلاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجهات الشريكة الثنائية بإعداد المساعدة التقنية والمالية لفائدة الإصلاحات التي تقودها الحكومة في غينيا - بيساو	
٢٠١٢-٢٠١١	تنظيم مائدة اجتماعات مستديرة لتعبئة الموارد لتنفيذ الجيل الثاني من وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر	إعمال آليات وسياسات بشأن تنسيق المعونة	
٢٠١١	تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بنجاح		
٢٠١٦-٢٠١١	عقد اجتماعات فريق الاتصال الدولي بشأن غينيا - بيساو وتنسيق المساعدة الدولية		